السنة الثالثة والعشرون ملحق 2 العدد 85 / شهر حزيران / السنة 2025
https://doi.org/10.31272/ijes.v23i85.1361

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Economic Diversification in Iraq –a Comparative Study between Economic Sectors in terms of their Contribution to the Gross Domestic Product for the period(2004-2018)

التنويع الاقتصادي في العراق-دراسة مقارنة بين القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمدة [2004-2018]

حسين مجيد حميد الفهداوي
Hussein Majeed Hamid Al-Fahdawi
hus22n3008@uoanbar.edu.iq

ثامر شلال حماد
Thamer Shalal Hammad
thamershalal97@gmail.com

وزارة المالية, مصرف الرشيد/فرع جامعة الانبار385

Abstract

The research aims to show the level of economic complexity in Iraq for the period (2004-2018) based on the (Herfindahl-Hirschman) index and the period of its contribution to the gross domestic product with regard to the economy (industrial - agricultural - service - tourism - oil) and the percentage of its contribution to the permissible domestic product The research concluded that the Iraqi economy suffers from the dominance of rentier dependency, which led to the marginalization of other economies and a relative decline in their contribution to (GDP) and this union. This is evidenced by crises and structural imbalances in the economy .In addition to the challenges that hinder the process of achieving economic diversification, represented by the high level of corruption, the collapse of infrastructure, weak human capital, and the dominance of the public sector. At the same time, solutions were identified to address these challenges by activating the role of the main non-oil economic sectors, enhancing the role of the private sector, and the necessity of establishing a sovereign fund as mechanisms. To achieve economic diversification.

Keywords: Economic Diversfication, Sector(Industrial, agricultural, Service, Tourism, Oil), Sovereign fund, Private Sector.

المستخلص

يهدف البحث الى بيان مستوى التنويع الاقتصادي في العراق للمدة(2004-2018) بالاعتماد على مؤشر(هيرفندال-هيرشمان) لقياس مدى تنويع الاقتصاد العراقي فيما يخص القطاعات الاقتصادية(الصناعي-الزراعي-الخدمي-السياحي-النفطي) ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي, وخلص البحث ان الاقتصاد العراقي يعاني من هيمنة التبعية الريعية مما ادى الى تهميش القطاعات الاقتصادية الاخرى وتراجع نسب مساهمتها في(GDP) وهذا جعله عرضة

لحدوث أزمات واختلالات هيكلية في اقتصاده, فضلاً عن التحديات التي تعرقل عملية تحقيق التنويع الاقتصادي والمتمثلة بارتفاع حجم الفساد وانهيار البنى التحتية وضعف رأس المال البشري وهيمنة القطاع العام, وتم في الوقت نفسه تحديد الحلول المتعلقة بمعالجة هذه التحديات بتفعيل دور القطاعات الاقتصادية الرئيسية غير النفطية وتعزيز دور القطاع الخاص وضرورة انشاء صندوق سيادي كآليات لتحقيق التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي, القطاع الصناعي, الزراعي, الخدمي, السياحي, النفطي, الصندوق السيادي, القطاع الخاص.

المقدمة

ان الاعتماد المتزايد على القطاع النفطي في العراق يجعله عرضة للصدمات الاقتصادية من خلال انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية, فالأمر يتطلب تواجد سياسة اقتصادية تتناسب وحجم الموارد المتوفرة في البلد واستغلال الفوائض المتحققة للعوائد النفطية وتوجيهها نحول تنويع الاقتصاد العراقي ويجعله يتخلص من احادية الاقتصاد الذي يعتمد كلياً على القطاع النفطي, لذا فان تطبيق التنويع الاقتصادي يتطلب توفير قواعد التنوع منها الفوائض المتوفرة لدى القطاعات الاقتصادية المختلفة وتوفر الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية وتشجيع الاستثمارات الخارجية وتعزيز دور القطاع الصناعي والزراعي والخدمي والسياحي لتحقيق هذا التنوع.

منهجية البحث

مشكلة البحث: يعاني الاقتصاد العراقي من الريعية المتمثلة بالاعتماد المفرط على العوائد النفطية في تمويل الايرادات العامة وعدم تنويع مصادر الدخل وهذا يجعله عرضة للصدمات في أسعار النفط في السوق العالمية, وبذلك تبرز مشكلة البحث في التساؤل: هل الاقتصاد العراقي يمتاز بتنويع بنيته ومن ثم تنويع هياكله الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف في التنويع في هيكل الإنتاج وضعف مساهمة مصادر الدخل المكونة للناتج الحلي الإجمالي وهذا ينعكس على محدودية مصادر ايرادات الدولة خلال مدة البحث.

هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على التنويع الاقتصادي ودوره في تنويع مصادر الدخل, وابراز الاهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2018).

اهمية البحث: لم يعد التنويع الاقتصادي مطلب تنموي وقتي بل مستدام لأنه يضمن حقوق تنويع مصادر الدخل وضمان حقوق الاجيال القادمة, لذا يكتسب البحث اهميته في كونه يحاول التركيز على تنويع الهيكل الانتاجي والتغلب على الاحادية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

الحدود الزمانية: المدة(2004-2018) كونها شهدت اختلالات في الهياكل الاقتصادية للاقتصاد العراقي.

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

المحور الاول: الاطار النظري للتنويع الاقتصادي

1-1: مفهوم التنويع الاقتصادي: يكتسب التنويع الاقتصادي اهتمام كبير من قبل الدول التي تعاني من تشوهات هيكلية في اقتصاداتها, اذ يمكن للتنويع الاقتصادي العمل على توازن الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في تلك الدول(**نغيمش,2018: 3**). ويعرف بانه الرغبة في تحقيق عدد أكبر من المصادر الاساسية المحققة للدخل في دولة ما والتي من شأنها ان تساهم في تعزيز القدرات الحقيقية له من إطار التنافسية العالمية ورفع قدراته الإنتاجية في قطاعات متنوعة(**أسماء,2020: 80**). اي انه يمثل تقليل الاعتماد على قطاع معين دون القطاعات الأخرى وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية والانتقال الى تنمية القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والسياحية وغيرها(**الخطيب,2014: 113**). وعادة ما يتم استخدام مؤشر التنويع الاقتصادي لهيرفيندال هيرشمان(Herfindahl Hirschman Index)

لقياس درجة تنوع الأنشطة الاقتصادية استناداً لحجم القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(GDP)(**حسن واخرون,2023: 1**).

2-1: أهمية التنويع الاقتصادي: تبرز أهمية التنويع الاقتصادي من خلال الاتي(**اسماعيل,2019: 897**)(**بقة,2024: 24**)(**عبد الكاظم,2011: 395**)(**الشمري وعبد الرضا,2016: 5**):

1. التقليل من المخاطر الاستثمارية عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
2. تقليص المخاطر التي قد يتعرض لها الهيكل الإنتاجي.
3. تقليل المخاطر التي تؤدي الى انخفاض حصيلة الصادرات.
4. زيادة الدخل الوطني من خلال تعزيز دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي.
5. تحقيق درجة التقارب والتكامل بين القطاعات الإنتاجية.
6. توليد الفرص الوظيفية وزيادة القيمة المضافة.
7. توزيع القوة العاملة بين القطاعين العام والخاص لان تركز العاملين في القطاع الحكومي قد يؤدي الى مشاكل اقتصادية مثل البطالة المقنعة وارتفاع نسبة الرواتب والمصروفات التشغيلية وانخفاض الانفاق الاستثماري.
8. يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي التي يحتاجها البلد دائماً خاصة في ظل الحالات الطارئة والحروب والعقوبات الاقتصادية.

3-1: مقاييس التنويع الاقتصادي: هناك عدة مقاييس لقياس مستوى النجاح والتطور في سياسات التنويع والمعتمدة على بيانات لبعض المؤشرات التي من خلالها يتم تحديد مستوى التنويع الاقتصادي وذلك وفقاً للاتي(**جاسم وعبد الزهرة,2019: 234**):

1. معدل التغير الهيكلي الذي يبين الأهمية النسبية لقطاع النفط مقابل القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
2. درجة عدم الاستقرارية للناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم الاستقرار في أسعار النفط, اي ان التنويع يساهم في تقليل عدم الاستقرارية مع الزمن.
3. تطوير الايرادات النفطية كنسبة من الايرادات الحكومية, اذ ان اتساع قاعدة الايرادات غير النفطية يؤشر على نجاح التنويع والتطوير الاقتصادي.
4. التغير في التوظيف الكلي لكل قطاع, اذ تعكس التغيرات الحاصلة في مكونات كل قطاع من حيث نسب عدد العاملين والمشتغلين فيها ومدى الإمكانية والقدرة على التوظيف.
5. مقاييس الإنتاجية التي يمكن تطبيقها على انواع النشاطات المختلفة لتقييم معدلات التطور والتحديث لكنها على العموم صعبة الاستخدام في الدول التي لا تتوفر لها البيانات.

المحور الثاني: واقع مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق

1. **هيكل الناتج المحلي الإجمالي**: يكون تنويع الهيكل عبر توازن الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي وعدم استحواذ قطاع معين على حساب باقي القطاعات.
2. **هيكل الصادرات**: تعني عدم تفرد سلعة او سلعتين على إجمالي الصادرات السلعية للدولة اي ان توازن هيكل الصادرات ينتج عن وجود مجموعة من السلع التي تصدرها الدولة.
3. **هيكل ايرادات الموازنة العامة**: ينبغي العمل على تنويع مصادر الدخل للموازنة العامة وعدم الاعتماد على مصدر معين من اجل تقليل الاختلال الذي يشكل احد المخاطر التي تعيق النمو والتطور الاقتصادي.
4. **هيكل توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية**: اي توزيع العاملين بين القطاعين العام والخاص لان تركز العاملين في القطاع العام يؤدي الى مشاكل مثل البطالة المقنعة وغيرها.
5. **هيكل ملكية وسائل الإنتاج بين الملكية العامة والملكية الخاصة**: يوضح هذا الهيكل مدى مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للدولة من خلال ما تملك وسائل الإنتاج ودعم الدور الاقتصادي بالقوانين والتشريعات التي تحفز القطاع الخاص وتقليل الاعباء الاقتصادية على كاهل القطاع العام.

تم احتساب قيم الاختلالات الهيكلية وفقاً لمؤشر(هيرفندال-هيرشمان) الذي تتراوح قيمة معامله بين الصفر والواحد الصحيح, فكلما كانت القيمة منخفضة دل ذلك على ان الاقتصاد اكثر تنوعاً, بينما كلما زادت قيمة

معامله دل ذلك على ان الإنتاج يكون مركزاً على قطاع معين دون القطاعات الاخرى. ويتم احتساب قيمة معامل (هيرفندال-هيرشمان) وفقاً للصيغة الاتية(**اسماء,2020: 81**):

$$H.H=\frac{\sqrt{\sum\left(\frac{xi}{x}\right)2-\left(\frac{1}{n}\right)}}{1-\sqrt{\left(\frac{1}{n}\right)}}$$

والجدول (1) يوضح مؤشر (هيرفندال–هيرشمان) للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي:

السنوات	هيكل الإنتاج	هيكل الصادرات	هيكل الموازنة	هيكل القوى العاملة	هيكل وسائل الإنتاج
2004	0.97	0.86	0.96	0.76	0.65
2005	0.94	0.88	0.95	0.71	0.66
2006	0.95	0.87	0.97	0.73	0.64
2007	0.97	0.88	0.99	0.70	0.65
2008	0.96	0.89	0.98	0.72	0.63
2009	0.94	0.86	0.97	0.72	0.68
2010	0.96	0,87	0.98	0.74	0.65
2011	0.98	0.85	0.95	0.75	0.67
2012	0.95	0.87	0.96	0.76	0.62
2013	0.93	0.89	0.96	0.78	0.68
2014	0.95	0.89	0.96	0.73	0.64
2015	0.92	0.88	0.97	0.71	0.66
2016	0.96	0.87	0.98	0.79	0.67
2017	0.95	0.86	0.95	0.75	0.64
2018	0.91	0.83	0.96	0.74	0.62

المصدر: من اعداد الباحث بتطبيق صيغة مؤشر(هيرفندال-هيرشمان) بالاعتماد على البيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء(المجموعات الإحصائية السنوية-سنوات متفرقة).

يلاحظ من الجدول (1) ان اشد الاختلالات في الناتج المحلي الاجمالي وهيكل الموازنة العامة وهيكل الصادرات بسبب هيمنة القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي, كما ان اختلال هيكل القوى العاملة يشير الى تركز غالبية العاملين في مؤسسات القطاع العام الحكومي الذي يثقل كاهل الدولة ويعكس مقدار الاستنزاف في الموارد المالية في المجالات التشغيلية وضعفها في المجالات الاستثمارية.

المحور الثالث: وسائل التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

هناك اربعة قطاعات رئيسية يعتمد عليها تنويع الناتج المحلي الإجمالي وهي القطاع(الصناعي-الزراعي-الخدمات-السياحي-النفطي), الا ان الاقتصاد العراق يعاني من ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج القطاع النفطي في هذا الناتج(**حسين,2023: 165**). نتيجة للاختلالات الواسعة سواء كانت داخلية ام خارجية واعتماده المفرط على القطاع النفطي بالرغم من وجود موارد عديدة ومتنوعة وإمكانيات جيدة فيه بما يخدم تحيق عملية التنمية(**معلة وأحمد,2015: 43**). هناك وسائل رئيسية للتنويع الاقتصادي في العراق والتي تتمثل بالقطاعات الرئيسية نوجز منها ما يأتي:

2-1: دعم القطاع الصناعي: يضم هذا القطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية والتي تشمل المناجم والمحاجر ويختص بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والنفط الخام والغاز الطبيعي وغيرها, وبما ان الصناعة الاستخراجية للنفط هو قطاع الصناعة المتقدم الذي تركز عليه الدول النفطية فالمعنى بالتنويع هو قطاع الصناعة التحويلية, اذ ان هذا القطاع سوف يزيد من مصادر الدخل فتزداد نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي(**بخيت وعطيوي,2017: 853**). اذ ان القطاع الصناعي له القدرة على تحقيق النمو المستدام باعتباره محركا فاعلاً للنمو الاقتصادي لما تتمتع به الصناعة من قدرة على خلق منصات حقيقية للنمو فضلاً عن قدرتها على التواصل مع النشاط الاقتصادي وعلى المؤسسات الاقليمية والدولية وهذا الامر من شأنه تقليل الاعتماد المفرط على القطاع النفطي(**محمد,2011: 12**). ويعتبر هذا القطاع هو الاهم في التنويع الاقتصادي نتيجة تمتع الاقتصاد العراقي بإمكانات صناعية ومقومات النهوض بهذا القطاع نتيجة وجود قاعدة صناعية حكومية غير مستغلة(**عداي وطالب,2021: 527**). ويلاحظ من الجدول(2) ان مساهمة القطاع الصناعة في (GDP) اخذ بالتزايد اذ بلغت في عام(2008) الى (1.68%), واستمرت بالتزايد لتصل الى اعلى مستوى لها خلال مدة البحث في عام (2011) اذ بلغت (2.82%), ثم انخفضت نسبة هذه المساهمة في عام (2018) اذ بلغت (1.79%).

2-2: دعم القطاع الزراعي: يشمل هذا القطاع كل من الإنتاج الزراعي والحيواني والخدمات الزراعية وصيد الاسماك والغابات وغيرها, فالتنويع الإنتاجي في القطاع الزراعي يعني إدخال محاصيل جيدة الى الزراعة وتنويع المحاصيل الزراعية من خلال تصنيع هذه المنتجات وتصديرها للخارج, لذلك فان تنمية وتنويع القطاع الزراعي يساهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج في توفير السلع الاستهلاكية وبالتالي يقلل من كمية النقد الأجنبي المتسرب للخارج الذي يمكن الاستفادة منه في مجالات أخرى كتوليد دخل اضافي عن طريق مبيعات الصادرات الزراعية وتوفير فرص عمل اكبر, وبالتالي فان هذا التنويع يؤدي الى تقليل المخاطر الاقتصادية التي يمكن ان تصيب القطاع الزراعي نتيجة التقلبات الجوية (**بخيت وعطيوي,2017: 853**). ويلاحظ من خلال الجدول(2) ان نسب مساهمة هذا القطاع هي اعلى من مساهمة القطاع الصناعي في (GDP), اذ بلغت اعلى نسبة لمساهمة القطاع الزراعي في (GDP) في عام (2004) الى (6.93%), ومن ثم انخفضت هذه النسبة لتصل الى ادنى مستوى لها عام(2018) اذ بلغت (1.95%).

2-3: دعم قطاع الخدمات: يشمل هذا القطاع خدمات النقل والمواصلات والتجارة والسياحة والخدمات المصرفية والخدمات الحكومية كالتعليم والصحة وغيرها, ويعمل هذا القطاع على توفير الظروف المناسبة للقيام بالعملية الإنتاجية في القطاعات الأخرى من خلال مدخلاتها وتوزيع مخرجاتها الامر الذي يهيئ مزيداً من فرص النمو والتطور في تلك القطاعات, اذ ان من مميزات هذا القطاع انه يضم غالبية الايدي العاملة نتيجة لقلة فرص العمل في الانشطة الصناعية وانخفاض اجور القطاع الزراعي(**بخيت وعطيوي,2017: 854**). ويلاحظ من بيانات الجدول(2) ان مساهمة قطاع الخدمات يفوق مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في (GDP), اذ بلغت اعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع (48.88%) في عام (2009), بينما بلغت ادنى مستوى لها (26.73%) في عام (2017).

2-4: دعم القطاع السياحي: يرتبط القطاع السياحي ارتباطاً وثيقاً مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى وهذا يدل على امكانية السياحة في توفير فرص عمل كبيرة بطرق مباشرة او غير مباشرة (**خدر وآخرون,2016: 380**). اذ تقع على الحكومة العراقية مسؤولية النهوض بالقطاع السياحي والتعاون المشترك مع مؤسسات الدولة من اجل العمل على تهيئة المناخ المناسب لجذب السياح والاهتمام بنوعية المنشآت والخدمات السياحية وتطوير الكفاءات العراقية العاملة في القطاع السياحي وتنمية مهاراتهم(**شبر وقاسم,2022: 28**). وتعرف السياحة بانها ظاهرة انتقال الافراد بطريقة مشروعة الى اماكن غير موطن اقامتهم الدائمة لفترة لا تقل عن (24) ساعة ولا تزيد عن سنة واحدة لأي قصد كان الحصول عدا الحصول على عمل(**راضي,2019: 162**). لذا تتميز الموارد السياحية في العراق بعدد من الخصائص من حيث جاذبيتها للسياح ولعل اهمها الموقع الجغرافي والموارد السياحية الطبيعية والموارد التاريخية والأثرية والموارد الدينية والموارد الثقافية والنقل السياحي وغيرها (**ناشور,2017: 387**).

اذ يلاحظ من بيانات الجدول(2) ان نسبة مساهمة القطاع السياحي في(GDP) ضئيلة جدا, اذ بلغت اعلى مستوى لها خلال مدة البحث (1.37%) عام (2009), بينما بلغت ادنى مستوى لها (0.05%) في عام (2015).

2-5: دعم القطاع النفطي: يحتل العراق مكاناً متقدماً من بين الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط الخام وذلك بسبب ما يمتلكه من احتياطيات نفطية كبيرة, اذ ان القطاع النفطي يعتبر هو القطاع الأهم الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي(**وزارة المالية,5:2009**). فالارتفاع الحاصل في العوائد النفطية لا يعود الى التحسن الحاصل في مستويات إنتاج النفط الخام ومستوى صادراته فقط وإنما يعود الى الارتفاع الذي حدث في أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية (**جواد,33:2016**). اذ تؤدي العوائد النفطية الدور الاكبر في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين معدلات النمو في الاقتصاد العراقي اي انها تشكل النسبة الاكبر في (GDP) اي بقرابة(60%)(**بلحاوي,2021: 48**). ويلاحظ من الجدول(2) ان اعلى نسبة لمساهمة العوائد النفطية في(GDP) بلغت(68.29%) عام (2018) وهذا يدل على المكانة المتميزة التي تحتلها العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي.

الجدول(2) يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2018).

السنوات	مساهمة القطاع الصناعي في GDP	مساهمة القطاع الزراعي في GDP	مساهمة القطاع الخدمي في GDP	مساهمة القطاع السياحي في GDP	اجمالي مساهمة القطاعات في GDP	مساهمة العوائد النفطية في GDP
2004	1.76	6.93	32.85	0.12	41.66	58.34
2005	1.32	6.88	34.24	0.65	43.09	56.91
2006	1.54	5.82	37.17	0.39	44.92	55.08
2007	1.63	4.92	40.27	0.87	47.69	52.31
2008	1.68	3.84	38.75	0.90	45.17	54.83
2009	2.61	5.22	48.88	1.37	58.08	41.92
2010	2.26	5.16	48.75	1.34	57.51	42.49
2011	2.82	4.56	41.57	0.91	49.86	50.14
2012	2.72	4.12	29.87	0.83	37.54	62.46
2013	2.29	4.76	28.26	0.09	35.04	64.96
2014	1.87	4.92	41.49	0.06	48.34	51.66
2015	2.17	4.19	33.28	0.05	39.69	60.31
2016	2.25	3.97	26.78	0.21	33.21	66.79
2017	2.60	2.92	26.73	0.24	32.49	67.51
2018	1.79	1.95	27.55	0.42	31.71	68.29

المصدر: وزارة التخطيط العراقية, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية, نشرات لسنوات مختلفة (2004-2018).

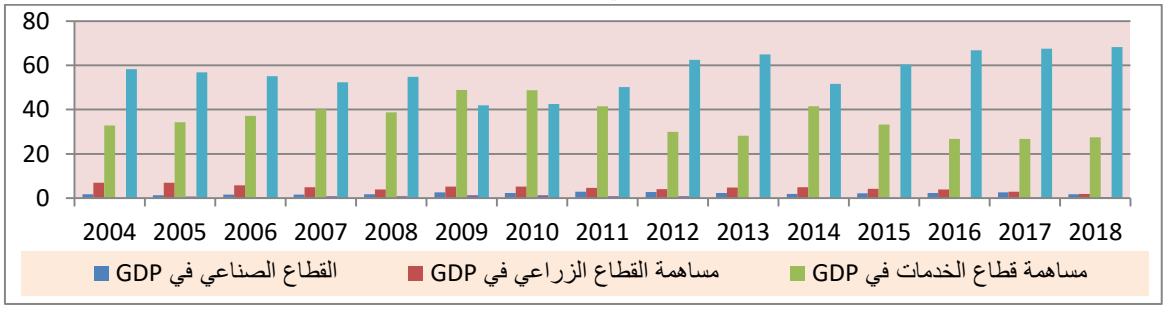

المحور الرابع: الفرص المستقبلية للتنويع الاقتصادي في العراق

لابد من وضع استراتيجيات وإصلاحات اقتصادية في تنمية القطاعات غير النفطية والتقليل من الاعتماد على النفط, لذا من بين اهم متطلبات التنويع الاقتصادي هي:

1. **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر**: تؤدي سياسة التنويع الاقتصادي دوراً كبيراً في جذب الاستثمارات الاجنبية وخلق بيئة استثمارية لها عن طريق التشريعات والقوانين التي تسهل من عملية دخول المستثمرين(**العيساوي وعبد الحسين,2022: 360**). شهد الاقتصاد العراقي تزايد الاهتمام بموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر لأنها تعد الظاهرة الأكثر قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية لما لها من دور كبير في مفاصل الاقتصاد العالمي الذي يعكس الامكانات والمزايا التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسية(**عزيز واخرون,2024: 20**). وبالرغم من قيام الحكومة العراقية بإصدار العديد من التشريعات اللازمة لجذب هذا الاستثمار الا ان هناك ضعف في جذب الاستثمار نتيجة الظروف التي يمر بها العراق والمتمثلة بعدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي(**محسن,2023: 258**). فضلاً عن الفساد المالي والاداري المستشري في جميع مفاصل الدولة وعدم وجود علاقات متكافئة بين الاحزاب السياسية العراقية وعدم وجود تشريعات دقيقة تضمن سلامة الاستثمارات الأجنبية والقائمين عليها(**حسن وفيصل,2015: 369**).
2. **تحفيز القطاع الخاص المحلي**: يحتل القطاع الخاص دوراً كبيراً ومؤثراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العراقي نتيجة للامكانيات التي يتمتع بها والتي تؤهله للقيام بدور كبير في مختلف المجالات, اذ تبرز اهميته من خلال دوره كعامل محرك اساسي لعملية النمو وتحقيق فرص عمل للأفراد وتخفيض معدلات الفقر(**عبد الحسين وعبيد,2021: 204**).ان ضعف اداء القطاع الخاص وعدم استدامة وظائف القطاع العام ادى الى تردي الواقع الاقتصادي في العراق مع ارتفاع معدلات البطالة, اذ اتجه العراق بعد عام (2003) الى تبني اقتصاد السوق الذي يأخذ بمبادرة القطاع الخاص في تحقيق التنمية وزيادة الفرص التشغيلية وهذا الأمر يتطلب وجود سياسات اقتصادية ملائمة تتماشى مع افساح المجال للعمل لكي يكون المحرك الرئيسي. للفعاليات الاقتصادية وهذا سوف يعمل على تخفيف العبء الملقى على عاتق الدولة من خلال المزيد من التنويع للقاعدة الإنتاجية في الاقتصاد العراقي(**عداي,2023: 2**). اذ يمارس القطاع الخاص دوراً كبيراً في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الاكثر كفاءة لان آلية التحول نحو القطاع الخاص ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعمليات التنويع والاصلاح الاقتصادي لانها تهدف الى التغلب على الاختلالات الهيكلية الحاصلة في النشاط الاقتصادي العراقي(**محمد,2011: 20**).
3. **انشاء صناديق سيادية لادارة الفوائض النفطية**: تعرف الصناديق السيادية بانها ترتيبات استثمارية حكومية ذات غرض خاص ومحدد للاحتفاظ بالأصول تتولى توظيفها او ادارتها لتحقيق اهداف مالية وفق استراتيجيات تتضمن الاستثمار في الاصول المالية الأجنبية(**حمزة واخرون,2020: 216**). وتتم عملية تمويل هذا الصندوق من خلال فصل او عزل الفائض في الموازنة في حال تحققه وإيداعه في الصندوق خلال اي مدة من السنة المالية(**حسن وحسن,2012: 12**). وتبرز الاهمية الاقتصادي لإنشاء هذا الصندوق بالاتي(**سعود,2022: 231**)(**لفتة,2023: 58**):

1. المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق استقرار الانفاق من خلال استراتيجية تدفق العوائد النفطية الى الموازنة وتعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة من المورد النفطي.
2. تقليص الانفاق العام وبالأخص الانفاق التشغيلي عن طريق الادخار العام للصندوق الذي يرفع مستوى الانفاق الاستثماري للصندوق السيادي.
3. السماح بمزيد من التنويع في اصول المحفظة الاستثمارية بزيادة التركيز على العوائد بالمقارنة مع ما يحدث في حال الأصول الاحتياطية التي يحددها البنك المركزي.
4. تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي وتحفيز الطاقات المعطلة وتحويلها الى طاقات متحركة وضخ استثمارات مختلفة ذات جدوى اقتصادية

الجدول(3) يوضح(فائض-عجز) الموازنة العامة العراقية للمدة(2004-2018) (مليون دينار).

السنة	العوائد النفطية (1)	الايرادات العامة(2)	النفقات العامة (3)	فائض الموازنة (4)=2-3
2004	32298111	32982739	32117491	865248
2005	38953232	40502890	26375175	14127715
2006	46281972	49063361	38806679	10248866
2007	50720915	54599451	39031232	15568219
2008	75311190	80252182	59403375	20848807
2009	46855393	55209353	52567025	2642328
2010	62061730	70178223	70134201	44022
2011	101278169	108807392	78757666	30049726
2012	108692809	119817224	105139576	14677648
2013	108323859	113840076	119127556	-5287480
2014	95174441	105364301	115937762	-10573461
2015	69081335	72546345	82813611	-10267266
2016	44267063	54409270	67067437	-12658167
2017	43156785	53425745	65204587	-11778842
2018	43142345	49473645	57483485	-8009840

المصدر: البنك المركزي العراقي-النشرات السنوية (2004-2018)- المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

ومن خلال الجدول (3) يتضح ان العراق بحاجة ماسة الى انشاء صندوق سيادي يساعد على استقرار الموازنة العامة, كما يعمل على انعدام او تقليل الديون الداخلية والخارجية في الاقتصاد العراقي والخروج من صدمات أسعار النفط العالمية.

الاستنتاجات

1. تم اثبات فرضية البحث المتمثلة بتخلف وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية في (GDP), اذ بلغت مساهمة اعلى نسب لهذه القطاعات خلال مدة البحث للقطاع الصناعي والزراعي والخدمي والسياحي على التوالي(2.82, 6,93, 48.88, 1.37) بينما بلغت اعلى نسبة لمساهمة القطاع النفطي(68.29).
2. ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الصناعية والزراعية والخدمية والسياحية بعد عام(2003) نتيجة ضعف الحافز على الاستثمار في تلك القطاعات, اذ يلاحظ استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي واستحواذ القطاع النفطي على النسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
3. عدم امتلاك الحكومات العراقية المتعاقبة رؤية واضحة المعالم للتنويع الاقتصادي بسبب ضعف الإدارة المتبعة لتحقيق استراتيجية تنويع القطاعات الاقتصادية الامر الذي زاد من مخاطر تحقيق اهداف النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.
4. اظهر الجانب التحليلي ان العوائد النفطية تشغل النسبة الأكبر من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع النسبة الضئيلة التي تشكلها القطاعات الاقتصادية الاخرى وهذا ما يتيح الفرصة لإنشاء

الصندوق السيادي لرفع الكفاءة التوزيعية للعوائد المتأتية من الفوائض النفطية وتسهيل ادخار عائدات الفوائض التي تحققها المالية العامة ومن ثم تقوم بتحويلها الى الاجيال القادمة.

التوصيات

1. الاهتمام في زيادة الاستثمارات الهادفة الى زيادة زراعة المساحات بالمحاصيل الزراعية المعدة للتصدير وكذلك الداخلة في الصناعات المختلفة.
2. من الضروري تنويع الاقتصاد العراقي وتطوير البنية التحتية وتوفير المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها, اذ يساهم التنويع في القطاعات الاقتصادية على تحقيق مزايا عديدة من خلال تقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل النفقات العامة للدولة وتقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي.
3. العمل على انشاء صندوق سيادي يقوم بدعم السياسات الاقتصادية للدولة لدعم المشاريع الانتاجية وتطويرها.
4. العمل على إنشاء صندوق سيادي عن طريق توفير جميع المتطلبات التشريعية والقانونية والإدارية والمالية لإنشائه على ان تتم عملية تمويل الصندوق حالما يتم تغطية متطلبات الموازنة العامة بالكامل.

المصادر

1. أسماء, بللعما (2020) التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية, مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية, المجلد(4), العدد(2).
2. اسماعيل, صاري (2019) التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح), مجلة البشائر الاقتصادية, المجلد(5), العدد(2).
3. بخيت, حيدر نعمة وعباس فاضل عطيوي (2017) واقع التنويع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة(1980-2014), مجلة الغري للعلوم الاقتصادي والادارية, المجلد(14), العدد(3).
4. بقة, كريمة (2024) التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات 2000-2023, اطروحة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة زيان عاشور الجلفة.
5. بلحاوي, حاتم كريم(2021) تحليل أثر العوائد النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2018) باستخدام نموذج(VAR), مجلة الوارث العلمية, جامعة وارث الانبياء, المجلد(3), العدد(خاص).
6. جاسم, عبير محمد وسهيلة عبد الزهرة(2019) التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد(57).
7. حسن, جمال قاسم ومحمد اسماعيل وسفيان قعلول وصبري الفران(2023) التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات, صندوق النقد العربي, العدد(118).
8. حسن, فاروق فياض ومحمد رياض فيصل(2015) معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق, مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية, كلية القانون والعلوم السياسية, جامعة الانبار, المجلد(5), العدد(1).
9. حسن, يسرى مهدي ورافع احمد حسن(2012) الصناديق السيادية ومتطلبات إنشاء صندوق سيادي للعراق, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة واسط, المجلد(1), العدد(7).
10. حسين, بيداء رزاق(2023) التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام في ظل اجندة التنمية المستدامة 2030 للاقتصاد العراقي, الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية لعام 2023, مجلة الجامعة المستنصرية-مركز الدراسات العربية والدولية, المجلد(3), العدد(1).
11. حمزة, عبد المهدي رحيم وباسمة نياز محسن وعباس جليل حسن(2020) تأثير الصناديق السيادية في مواجهة الصدمات النفطية (دراسة تحليلية للصناديق السعودية للفترة 2008-2018), المجلة العراقية للعلوم الادارية, المجلد(16), العدد(63).
12. جواد, سجى فاضل, (2016) الادخار الحكومي ودوره في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2000-2012) , مجلة الادارة والاقتصاد, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة المستنصرية, المجلد(39), العدد(107).
13. خدر, سردار عثمان وادريس سليمان عبدالله وناصح هاشم محمد (2016) دور القطاع السياحي في توفير فرص العمل لمدينة اربيل للمدة 2007-2015, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الانبار, المجلد(8), العدد(15).

14. الخطيب, ممدوح عوض(2014) التنويع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي, مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الادارية, المجلد(26), العدد(2).
15. راضي, علاء عبد الحسين(2019) الاستثمار الاجنبي في القطاع السياحي(الفرص والتحديات) كربلاء المقدسة انموذاً, مجلة أهل البيت(عليهم السلام), المجلد(1), العدد(24).
16. سعود, ضياء حسين(2022) أهمية الصناديق السيادية وامكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي, مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كركوك, العدد(30).
17. شبر, الهام خضير ونسرين غالي قاسم(2022) دور القطاع السياحي العراقي الخاص في التوظيف وتوفير فرص العمل(واقع وتحديات), المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, المجلد(20), العدد(75).
18. الشمري, مايح شبيب واحمد عبدالرزاق عبد الرضا(2016) ضرورات تنويع الاقتصادي في العراق, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة واسط, العدد(24).
19. عبد الحسين, علي جابر وهدى عبدالهادي عبيد(2021) دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص في العراق بعد عام 2003, مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة المثنى, المجلد(11), العدد(3).
20. عبد الكاظم, زينة شاكر(2011) السياسة المالية وأثرها في التنويع الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة(2004-2022), مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بابل, المجلد(16), العدد(2).
21. عداي, نور شدهان (2023) دور القطاع الخاص في الحد من البطالة بالاقتصاد العراقي, المؤتمر العلمي(الاصلاح برؤية علمية اكاديمية), المجلد(1), العدد(1).
22. عداي, نور شدهان وزياد عزالدين طه طالب(2021) دور التنويع بالهيكل الإنتاجي في زيادة الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة(2003-2019), مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة تكريت, المجلد(17), العدد(54).
23. عزيز, حسين كلف ومصطفى حسين عبد العالي وكوثر كريم عبدالرزاق(2024) دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية نقل التكنولوجيا في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022), مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة واسط, المجلد(16), العدد(52).
24. العيساوي, عبدالكريم جابر شنجار وبهاء عبدالوهاب عبد الحسين(2022) سبل النهوض بالتنويع الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 المحددات والفرص, مجلة الكلية الاسلامية الجامعة, الجامعة الاسلامية, المجلد(1), العدد(65).
25. لفتة, جعفر عبد الكاظم(2023) دراسة إنشاء صندوق سيادي في العراق بمعونة القطاع الخاص وباستثمارات داخلية, مجلة كلية الكوت الجامعة, عدد خاص المؤتمر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة.
26. محسن, اسعد رحيم (2023) فرص التويع الاقتصادي ودورها التنموي في العراق, مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بابل, المجلد(15), العدد(3).
27. محمد, سحر قاسم(2011) الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق, البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
28. معلة, حالوب كاظم وعلي محمد أحمد(2015) الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية, مجلة المنصور, كلية المنصور الجامعة, العدد(24).
29. ناشور, الهام خزعل(2017) مؤشرات أداء القطاع السياحي في العراق والسبل الكفيلة لتطويره, مجلة الادارة والاقتصاد, المجلد(40), العدد(113).
30. نغيمش, راضي عبيد (2018) التحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري من منظور التنويع الاقتصادي خلال المدة(1995-2014), مجلة الاقتصاد الخليجي, المجلد(34), العدد(36).
31. وزارة المالية العراقية ,(2009) الدائرة الاقتصادية, سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق.